بهما الاسم المنكر والاسم المعرف فالاسم المعرف والاسم بحسب التعريف
والتنكير ضربان على الاصح نكرة وهو الاصلي للوضع حيث معرفة الاولة
اسم نكرة وضع كثيرون النكرات للمعرفة له والمستقل اولي الاصالة
وايضا فالشيء اول وجود يلزم الاسما العامة ثم يعرض له بعد ذلك
الاسما الخاصة كالاد بي اه اولد فانه يسمى انسانا ادمولودا او موجودا
ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية لانها لا تحتاج في
دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ولا يدرج
كل معرفة منها من عكس ولا افاد فرقها وتعريفها بالحد ما شاع في
جنس موجود كرجل فانه موضع لما كان حيوانا ناطقا فكل ما وجد منه هذا الجنس واحد فهو الاسم صادق عليه او ما شاع في
جنس هو قل كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينبع
ظهوره وجود الليل فمنها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك
وانما تختلف تلك من جهة عدم وجود افراد له في الخارج ولو وجد
لكانه اللفظ ما لجاز له فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو
واما قول الشاعر فكانه لمعان برق او شعاع شمس وقوله وجوههم
كانها اقمار فان العرب تنسب اليها التعدد باعتبار الايام والليالي
وان كانت حقيقتها واحدة يقولون شمس هذا اليوم اخر من
شمس امس وقمر هذه الليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول ذلك الشهر
واما تعريفها بالخاصة هي قابل الوصف فيه التعريف كرجل وفرس
وشمس وقمر او واقع موقع ما قد ذكر اي ما يقبل الكلام
هي صاحب وهو وما في الشرط والاستفهام خلافا لابن كيسان في
الاستفهامية فانها عنده معرفتان فهذه لا تقبل لكنها تقع موقع
ما يقبل الوصف انسان وشيء والا يوصف بكلوه من نعوت معنى الشرط
والاستفهام فان ذلك طارئ عليه وما الم يوضعا في الاصل له ومن
ذلك من وما نكرتين موصوفتين كما في مررت بمن معجب لك وما معجب
لك فانهما لا يعقلان الا كذلك وقد يقعان موقع ما يقبلها وهو سكوت
وانكفا وما شابه ذلك نحو الذكرات مذكور ثم موجود ثم محدث
ثم جوهر ثم جسم ثم حيوان ثم رجل ثم عالم فكل واحد من هذه اعم مما قبله
واخص مما فوقه فتقول كل رجل عالم ولا عكس وهكذا كل رجل حيوان الخ

وقوله نكرة مبتدا وموضع لك كونها في موضع النعت او كونها حالية
على موصوف محذوف تقديره اسم نكرة وقابل خبر المبتدا او لم يقل
قابلة ليطابق المبتدا في التانيث لان في النكرة قد يجيء بالاسم
وهو مذكر كما تقول العلامة هو وعكسه ان يكون قابل مبتدا
موخر ونكرة خبرا مقدما والذي موضع جرا بإضافة قابل اليه من
اضافة الوصف الى معموله وموضعا حال من الواو والواقع قد
ذكرا بنا المفعول مثله والعائد اليها المحذوف في ذكرها قائم
مقام الفاعل والكلمة للاطلاق وقوله اي مما يقبل الذكر في
اول موقع ما يقبلها معرفة بقطع الهمزة مما قاله شارح اللباب
والتباس وصلها انه بي ولا يقع موقع ما يقبلها نحو عمرو معرفة للتعريف
نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها غير موثرة للتعريف
لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها ال التي الاصل لها وهو
التكير والمصنف لم ينفرد بحد المعرفة لتوكله في تشهيله من تعرض
لحد المعرفة مجرى الوصول اليه دون استدراك عليه وانما وقع
المعرفة على ما ذكره ستة وقال في الوضح سبعة الاول المضمر بهم اليم
الاول وقع الثانية للغايب كهو او حاضرا كانا والثاني اسم الاشارة
نحو ذي للمونث وذه للمذكر الثالث العلم المذكور نحو زيد او مونث
نحو هند الرابع المضاف اضافة محضة لواحد الى معرفة مطلقا
كان او صحيحا نحو غلامي والخامس المحلى بال المذكر
والمونث نحو الغلام والمراة والسادس الموصول بنا على ان تعريفه
بالعهد الذي في الصلة لازما ملفوظة كالذي او مقدرة كمن وما
بالاضافة كاي نحو اي الذكر والتي للمونث والسابع الذي
لازم الوضع المنادى المنكر المقصود نحو يا رجل لهيئ بنا على ان
تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف نحوي والذي اختاره المرزوقي
ان تعريفه بالاشارة اليه والحاجة وقلته في شرحه عن تعريف سيبويه
ومراد ابن كيسان ما وقع الاستفهام بينه وبين جوابه كما مر
تنبيه اعرف المعارف الحالة الكونية ثم الضمير العايد اليها ثم ضمير
المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغايب ثم المشاري ثم العلم ثم ما فيه
ثم الموصول وذو والاداة ثم في رتبة ايضا والمضاف في رتبة يحلو المضاف

معطوف على قابلا وموقع
مفعول فيه على حد قوله تفالي
وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع
وعجلة قد صح

زيد وعمرو وامّا قوله
باعا امّا الهجر من اسيرها فضرورة
والنوع الثاني ما يقبلا آل ولكنها
غير صح

واقعان موقع
فيقبلان وشيء وكلاهما
يحل آل وكذا صه ومه بالتنوين
لا يقبلان آل لكنهما يقعان موقع صح

دقوله

Copyright Property

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)